معارض الكتاب وصناعة النشر

«هناك شريحة واسعة من محبي الكتاب الورقي يرون أنه لا غنى لهم عن ذلك الكتاب في رحلاتهم وإجازاتهم التي يقضونها في مختلف بقاع العالم، بل إن هناك شريحة واسعة ترى أن الكتاب الورقي يقضي على الملل والسأم في الرحلات الطويلة ويساهم في قضاء وقت ممتع قبل الوصول إلى الوجهة المحددة في السفر. ومازال الكثير من القراء يفضل استخدام الكتاب المطبوع، والإحساس بملمس الورق ورائحة الحبر»

تعد معارض الكتاب في الدول العربية، فرصة حقيقية لتلاقي الأفكار وتبادلها، ويحفل العالم العربي بالمعارض التي يشارك فيها أهم الكتاب والمثقفين العرب بالإضافة إلى أهم دور النشر ومؤسسات الإنتاج الثقافي.

وكذلك المؤشر المساعد في قياس الحالة الثقافية والأدبية التي تعيشها و تمر بها أي أمة، وهو كذلك انعكاس لحركة التأليف والنشر والتوزيع.

يُعد معرض الكتاب مقياسًا مهمًّا لدور النشر وتوزيع الكتاب، ومعرفة كل دولة باهتمامها بالكتاب، الذي يساعدهم على التفكير بالخوض أو المشاركة فيه من عدمه. فالأمة التي تقرأ وتهتم بالقراءة، نجدها تهتم بكل ما من شأنه المساعدة في ذلك، كالاهتمام بصناعة القراءة، على سبيل المثال، وما تتطلبه هذه الصناعة من أدوات وعمليات وخدمات عرض وتسويق، ولا شك أن ذلك يساعد أفرادها في الانخراط في (مجتمع اقرأ لتتعلم)!

وولدت فكرة إقامة معارض الكتب من رؤيتين، الأولى اقتصادية وتقوم على تضييق المساحة الجغرافية أمام طالب الكتاب والباحث عن الجديد في عالم الثقافة، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام الناشر لعرض جديده أمام أكبر شريحة ممكنة من الناس.

والثانية ثقافية، فتبدع جوًّا من التفاعل الفكري أولا بين رواد المعرض، وبأنه يشكل منبرًا مفتوحًا على كل الثقافات، فتظهر الإبداعات الأدبية بكل مجالاتها الشعرية والروائية والنقدية والفكرية والسياسية والعلمية، فيقدم نتاجات النخب المخضرمة مع الأجيال الصاعدة في هذه المجالات.

إلا أن هناك عقبات تواجه إقامة مثل هذه المعارض، إذ لا يزال المجتمع العربي يضع تصورًا تقليديًّا لفكرة تنظيم المعارض، من خلال التركيز على هدف استقدام القراء وبيع الكتب، في حين أن معارض الكتب في الغرب تجاوزت ذلك وأوكلت هذه المهمة للمكتبات.

البداية من بيروت ..

بيروت كانت البداية والرائدة في إقامة هذا النوع من المعارض حين انطلق النادي الثقافي العربي من عام 1956 بأول معرض للكتاب في بيروت والثاني على مستوى العالم العربي بعد معرض القاهرة.

وبادر النادي الثقافي العربي حينها إلى إقامة المعرض من خلال رسالته الثقافية والقومية التي أنشئ على أساسها النادي لـ(تعالج من منبره قضايا ثقافية واجتماعية تهم المجتمع وتتصدى للهجمات التي تتعرض لها المجتمعات العربية من إسقاطات ثقافية تنشئ إشكاليات فكرية في أوساط الشباب العربي).

وقد قامت إدارة المعرض في سنواته الأخيرة بإدخال فعاليات جديدة عليه كل سنة كإقامة الندوات الفكرية واللقاءات الثقافية والأمسيات الشعرية، وحفلات التوقيع التي تشمل تقريبًا كل الأجنحة لتقديم المؤلفات الجديدة بتواقيع أصحابها.

أما معرض القاهرة الدولي فيعد من أكبر معارض الكتاب في الشرق الأوسط، وقد بدأ في عام 1969، وحينها

كانت القاهرة تحتفل بعيدها الألفي، فقرر وزير الثقافة ثروت عكاشة الاحتفال بالعيد ثقافيًّا، فكان بإقامة أول معرض للكتاب.

وجرت العادة به أن يكون اليوم الأول للافتتاح يوم رسمي، واليوم الثاني للناشرين وما يليه للجمهور ويشارك فيه ناشرون من مختلف الدول العربية والأجنبية ويقام به أيضًا العديد من الندوات الثقافية بالإضافة إلى عروض السينما والمسرح والمعارض التشكيلية والعروض الموسيقية.

الصراع على البقاء بين الكتاب الورقي والإلكتروني:

المتتبع لمعارض الكتاب في شتى أرجاء العالم التي تقام بشكل دوري يصل إلى نتيجة مفادها أنه ومهما قيل عن التقنية وتطورها إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن الكتاب الورقي في القراءة في مجال النشر، وفي كل ما يكون مفيدًا للإنسان، حيث تعد تلك المعارض الكتاب الورقي أساسًا في الحراك الثقافي بين مختلف شعوب العالم، وبذلك يكون الكتاب الورقي قد تمكن – ليس من التغلب على المعرفة والكتب الإلكترونية – لكن كل تلك التقنيات فشلت في إسقاط أو التقليل من شأن الكتاب الورقي.

ويرى الكثير من محبي القراءة والاطلاع أن هناك الكثير من المميزات التي يتحلى بها الكتاب الورقي، بل ويتغلب على الكتب الإلكترونية المنتشرة في شتى المواقع، إذ يتميز الكتاب الورقي بخفة حجمه والتمكن من حمله في الرحلات والاستمتاع به تحت أي ظرف من الظروف، وهناك شريحة واسعة من محبي الكتاب الورقي يرون أنه لا غنى لهم عن ذلك الكتاب في رحلاتهم وإجازاتهم التي يقضونها في مختلف بقاع العالم، بل إن هناك شريحة واسعة ترى أن الكتاب الورقي يقضي على الملل والسأم في الرحلات الطويلة ويساهم في قضاء وقت ممتع قبل الوصول إلى الوجهة المحددة في السفر.

ومازال الكثير من القراء يفضل استخدام الكتاب المطبوع، والإحساس بملمس الورق ورائحة الحبر.

يتحدث الدكتور إبراهيم السعافين، أستاذ الأدب العربي الحديث في الجامعة الأردنية، قائلاً: «ما زلت أعتقد أن الكتاب الورقي له جمهوره وجاذبيته، ذلك لأن شكل الكتاب وطريقة إخراجه من العناصر التي تلفت النظر إليه، بالإضافة إلى سهولة الحمل بخلاف القراءة بواسطة الحاسوب أو الهاتف، وفي الغالب نجد أن الكثير عند القراءة يحيل الإلكتروني إلى الورقي لسهولة التحكم فيه، ولا أظن أن الكتاب الإلكتروني منافس سلبي، لكن قد يكون الكتاب الإلكتروني داعمًا للكتاب الورقي».

وقد أصبح توقعات الناشرين مبالغًا فيها وقت هوس الناس بالإنترنت، ولكن إذا باعت مؤسسة بنغوين 40 ألف نسخة من كتاب مطبوع، فإنها ستبيع أربعة آلاف نسخة مسموعة و400 كتاب إلكتروني. وقال ديفد شتاينبرغ المدير بدار نشر هاربر كولينز: إن الكتب الإلكترونية لا تشكل سوى جزء قليل جدًّا من النشر الإجمالي، وإن المبيعات السنوية لأعمال الروائية الإنجليزية أجاثا كريستي التي أنتجت (هاربر كولينز) كل أعمالها إلكترونيًّا تزيد بنسبة 30 %.

وفي هذا الإطار تشير دراسة إلى أن 29 % من المواطنين الألمان القارئين الذين تقدر الدراسة نسبتهم بـ 75 % من مجمل عدد سكان ألمانيا باتوا يفضلون الكتاب الإلكتروني على نظيره الورقي، وأن 27 % من الأشخاص الذين شملهم المسح لا يعارضون استبدال الكتب المطبوعة بكتب إلكترونية، ما يشير إلى زيادة الظاهرة وإلى تحويل هذا الموضوع لمادة نقاش أساسية في فعالياته ومناقشاته، فيما يري ألكسندر سكيبيس الرئيس التنفيذي لرابطة تجارة الكتب الألمانية، أن مبيعات الكتاب المطبوع مازالت تشهد رواجًا فبخلاف السنتين الماضيتين التي شهدت انخفاضًا في المبيعات، فإن المبيعات ارتفعت في السنوات التسع الأخيرة من 0.8 إلى 1.4 في المئة، وهذا يعني أن الطلب على الكتاب المطبوع مازال كبيرًا.

صناعة النشر في العالم العربي والعوامل المؤثرة

أدت الإنجازات الحضارية المختلفة دورًا رئيسًا في ظهور حركة نشر الكتب وانتشارها ومن ثم ظهور المكتبات المختلفة، وهذه الإنجازات هي:

أولاً: اختراع الكتابة الذي يُعد أعظم اختراع في تاريخ البشرية، حيث هيأ هذا الاختراع للإنسان إمكانية تسجيل المعرفة والأفكار والمعلومات ومن ثم نقلها للأجيال القادمة، لولا الكتابة لما وصلنا تراث البشرية العظيم في الآداب والعلوم المختلفة.

ثانيًا: اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين.

ثالثًا: اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني غوتنبرغ مع منتصف القرن الخامس عشر، حيث ساهمت في سرعة انتشار الكتب وغيرها من المطبوعات.

تاريخيًا:

نشرت الكتب قديمًا في بلاد اليونان على شكل مخطوطات معدّة للبيع، كما كان النشر عملاً منظمًا في الإمبراطورية الرومانية، وفي العصور الوسطى تركزت عملية إصدار المخطوطات في أيدي الرهبان، ثم توقف هذا النوع من النشر، ولكن أعيد إحياؤه في عصر النهضة، بعد إدخال الطابعة الآلية إلى أوروبا في منتصف القرن الخامس عشر للميلاد، حين أصبح من الممكن إصدار كمية كبيرة من المواد المطبوعة، وقد لعبت حركة الوراقين دورًا رئيسًا في نشر المخطوط العربي الإسلامي، وقد انتشرت الطباعة بسرعة في أوروبا بسبب الخلافات الدينية التي تلت عصر الإصلاح الديني، حيث تعددت المؤلفات الجدلية، وقديمًا كان المؤلف والمطبعة والناشر شخصًا واحدًا أحيانًا، ولم يصبح التمييز بين الناشر والطبّاع وبائع الكتب دقيقًا حتى القرن التاسع عشر للميلاد، وتعد فيينا وفلورنسا وميلان وزيوريخ وباريس ولندن وأدنبره من المدن الأوروبية ذات التاريخ الطويل في النشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تزعمت بوسطن وفيلادلفيا أعمال النشر في القرن العشرين، وتعد مصر ولبنان في طليعة البلاد العربية في مجال نشر الكتب.

والثقافة طريق للتطور الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا جاءت أهمية الاعتناء بصناعة النشر العربية.

ومتوسط طباعة العنوان الواحد للكتاب العربي تتراوح بين 5 آلاف نسخة في المتوسط مقابل 85 ألف نسخة لطباعة العنوان الواحد في بريطانيا مثلاً، الإنتاج العربي من الكتب لا يتجاوز 1.1 % فقط من إجمالي الإنتاج العالمي رغم أن السكان العرب يمثلون 5.5% من إجمالي سكان العالم، العالم يستهلك نحو 100 مليون طن من أوراق الطباعة سنويًا نصيب العرب منها يتضاءل بالتأكيد فالإحصاءات تقول: إن النشر باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية يستحوذ على 95 % من أوراق الطباعة العالمية بينما تقاسم باقي دول العالم النسبة المتبقية، والعالم العربي يشهد سنويًا 16 معرضًا للكتاب وعلى الناشر توزيع ما لديهم من كتب، بينما يراها البعض دافعًا للقارئ العربي أن يصوم عن عادة شراء الكتب سنويًا إلا في هذه المناسبات فقط.

وفقًا لتقارير اتحاد الناشرين الأمريكيين لعام 2008، ونفسه عام 2009 وصلت أرباح الناشرين بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها إلى 24 مليار و 255 مليون و25 ألف دولار ، هذه الأرباح التي تعني وتؤكد وجود صناعة للنشر ناجحة في هذا البلد الواحد! أما عن حجم صناعة النشر في العالم العربي مجتمعًا ومداولات سوق الكتاب فيه بيعًا وشراءً، فلا تتجاوز 4 ملايين دولار أمريكي سنويًا، وفيما يصل عدد النسخ المطبوعة من الكتاب العربي الواحد من 1000 إلي 5000 نسخة، نجد في مقابلها 85 ألف نسخة في دول الغرب.

كم تعاني صناعة النشر العربية من أزمة خانقة تتفاقم باستمرار، بعد أن أصبح الكتاب في رأس سلم قائمة الشطب عند الأزمات، وفي آخر سلم المشتريات في حالة الرخاء! ويؤكد كذلك على احتياج الكتاب، كمنتج ثقافي خاص، إلى سوق واسعة، ولكن للأسف، فإن سوق الكتاب العربي مقطعة الأوصال، بين أجزاء متفاوتة في السعة والقوة الشرائية، ومستوى التعليم والثقافة، وتطبق فيها قوانين مختلفة، سواء من حيث الرقابة، أو من حيث الاستيراد والتصدير.

ومع نهاية القرن العشرين كان ينشر حوالي مليون كتاب جديد سنويًا على مستوى العالم، وتصدر هذه الكتب في أكثر من 20 مليار نسخة، وتحتاج لحوالي 30 مليون طن من الورق، ويكفي هذا الورق لتغليف الكرة الأرضية كاملة سبع مرات، وتعد قارة أوروبا أنشط قارات العالم في مجال نشر الكتب، وفيها أكثر من نصف المطابع وأكثر من نصف دور النشر، كما يعيش في أوروبا أكبر عدد من المؤلفين في العالم، وترتب قارات العالم وفق حجم الكتب التي تصدرها على النحو التالي:

1 – تنتج أوروبا 53 % من الكتب.

2 – تنتج آسيا 22 % من الكتب.

3 – تنتج أمريكا الشمالية 12 % من الكتب.

4 – تنتج أمريكا الجنوبية 8 % من الكتب.

5 – تنتج أستراليا 2.5 % من الكتب.

6 – تنتج أفريقيا 2.5 % من الكتب.

أما أكبر عشر دول منتجة للكتب فهي على النحو التالي:

الاتحاد السوفيتي (سابقًا) الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، الصين، كوريا الجنوبية، وكندا.

بالنسبة لترتيب اللغات التي تنشر فيها الكتب على مستوى العالم فتأتي اللغة الإنجليزية في المقدمة، حيث يصدر أكثر من 60 % من الكتب في العالم باللغة الإنجليزية، ثم تأتي بعدها اللغة الفرنسية، فاللغة الألمانية، فاللغة الروسية، وهذه اللغات الخمس ينشر فيها أكثر من 95 % من الكتب في العالم، وتبقى هناك أكثر من 4000 لغة في العالم، ومن بينها اللغة العربية، وتنشر مجتمعة 5 % مما يصدر في العالم من الكتب.

أما حجم ما يصدر في الوطن العربي من كتب باللغة العربية فيشكل 86 % تقريبًا، ويصدر ما نسبته 5 % من الكتب في البلاد العربية باللغة الإنجليزية، وما نسبته 3 % باللغة الفرنسية، والباقي باللغات الأخرى. أما اتب المترجمة إلى العربية فتشكل ما نسبته 11 % من الكتب المنشورة، ويشكل إنتاج الوطن العربي كاملاً من الكتب ما نسبته أقل من 1 % من الناتج العالمي، على الرغم من أن عدد سكان الوطن العربي يشكل ما نسبته 7 % من سكان العالم تقريباً.

مشكلات صناعة الكتاب في الوطن العربي:

كانت القاعدة قديمًا تقول: القاهرة تكتب، وبيروت تطبع وتنشر وبغداد وغيرها تقرأ.

يواجه الكتاب العربي عامة الكثير من المشكلات التي من أبرزها ظاهرة العزوف عن القراءة لدى معظم أفراد المجتمع.

– تدني مستوى عدد كبير من الكتب المنشورة.

– الرقابة بمختلف أشكالها: السياسية والاجتماعية، والدينية.

– انتشار ظاهرة السرقات الأدبية (القرصنة) والاعتداء على حقوق المؤلف والناشر.

– انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية كالإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما، وأخيرًا وسائل التواصل الاجتماعي.

– العلاقة غير السليمة بين المؤلف والناشر الموزع والقارئ.

– انتشار شبكات المعلومات والنشر الإلكتروني.

بالنسبة لمشكلات النشر في الوطن العربي الأساسية هي على النحو التالي:

غياب المصداقية في كمية الكتب المطبوعة والمباعة، والتزوير والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

إن ارتفاع مستويات الفقر والأمية العربية التي جعلت الكثيرين بعيدًا عن عادة القراءة أم ارتفاع مستلزمات الطباعة من أحبار وأوراق وضرائب وجمارك وغيرها مما زاد كلفة الطباعة النهائية عن قدرة مستهلك الثقافة العربي، هي إذن مهنة تترنح ولا تموت قد يكون هذا وصفًا دقيقًا لحال صناعة النشر العربية، فالناشرون العرب مجتمعون لا يصدرون إلا نحو 7 آلاف عنوان كتاب سنويًا فقط مقابل ربع مليون عنوان كتاب تصدره بريطانيا وحدها فقط سنويًا، أضف إليها حالة عدم الثقة المتبادلة التي وصف بها اتحاد الناشرين الأردنيين العلاقة بين أطراف صناعة النشر والكتاب العربي.

يقابل الكتاب العربي أكثر من 20 رقيب ارتفاع تكلفة الشحن، ارتفاع تكاليف المعارض على مستوى الوطن العربي، ارتفاع أسعار الإعلانات.

كان يقال دائمًا إن القاهرة تكتب، لبنان يطبع، والعراق يقرأ، هل ما زال لبنان هو مركز صناعة النشر في العالم العربي؟

ولكن في الوقت الحالي تفككت هذه المقولة، لأن العراق لم يعد لديه القدرة إنه يقرأ، لبنان طبعًا ما زال ينشر بكثرة، إنما أصبحت هناك مراكز نشر محلية في كل قطر عربي.

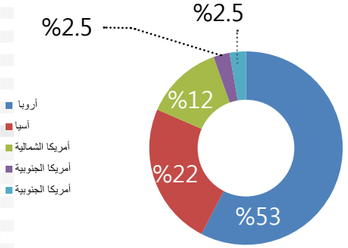

قارات العالم وفق حجم الكتب التي تصدرها

﴿كان يقال دائمًا: إن القاهرة تكتب، لبنان يطبع، والعراق يقرأ، هل ما زال لبنان هو مركز صناعة النشر في العالم العربي؟
ولكن في الوقت الحالي تفككت هذه المقولة، لأن العراق لم يعد لديه القدرة إنه يقرأ، لبنان طبعًا ما زال ينشر بكثرة، إنما أصبحت هناك مراكز نشر محلية في كل قطر عربي﴾

﴿إن ارتفاع مستويات الفقر والأمية العربية التي جعلت الكثيرين بعيدًا عن عادة القراءة﴾

صناعة النشر في الدول المؤثرة عالميًّا

صناعة النشر في ألمانيا:

لدى ألمانيا منظومة متنوعة وفعالة من دور النشر التي تلبي احتياجات جمهور القراء بأكمله سواء الشغوفين بالمعرفة أو الباحثين وكذلك الذين يقرءون من أجل المتعة.

يضم (دليل المكتبات الألمانية) حوالي 15000 شركة، التي يمكن أن تنسب إلى سوق إصدار الكتب ومنهم بضع آلاف يقدمون على نشر الكتب في بعض الأحيان فقط. ولمعرفة أي الشركات تقوم بالفعل بنشاط ذي صلة في مجال النشر يفضل الرجوع إلى إحصائية ضريبة المبيعات التي تضم 2200 دار نشر.

إن الوضع الاقتصادي لصناعة النشر في ألمانيا يعد صحيًا بشكل عام؛ إذ إن هذه الصناعة استطاعت أن ترفع حجم مبيعاتها منذ عام 1992 بنسبة 53 بالمئة. وتشير التقديرات الأولية إلى وصول الحجم الإجمالي للمبيعات في عام 2010 إلى 5.4 مليار يورو.

صناعة النشر في الصين:

تشهد الصين نجاحات مذهلة في شتى المجالات، وتنمو صناعاتها المختلفة بشكل غير مسبوق، لا تزال تقبع خلف دول كثيرة في مجال صناعة الكتاب ونشره، وإن كانت من حيث عدد العناوين المطروحة سنويًّا والحجم الكلي للمنتج تأتي ضمن أكبر دول العالم. وبعبارة أخرى، يمكن القول: إن الصين لا تبدو في موقع متقدم إذا ما أخذنا في الاعتبار نصيب الفرد السنوي من الكتاب، وشكل وجودة المنتج، والطرق المستخدمة في الطباعة والتوزيع، والتشريعات الخاصة بحماية حقوق المؤلفين والناشرين.

صناعة الكتاب في الصين تقدمت في السنوات الأخيرة، ولاسيما منذ انضمام البلاد في عام 2001 إلى منظمة التجارة العالمية. حيث شكلت عضوية الصين في هذه المنظمة بما فرضته من شروط ومعايير وقواعد عالمية تحديًا لدور النشر المحلية. وهناك ثمانية آلاف دار نشر متخصصة في صناعة الكتاب – من أصل 82 ألف دار للطباعة يعمل بها نحو 3 ملايين نسمة– لا تزال تراهن في بقائها في سوق المنافسة على العامل الأخير، أي على عدد قراء الصينية، الذين يشكلون ربع سكان الكرة الأرضية، وعلى الأعداد المتزايدة من الأجانب الساعين إلى تعلم الصينية وآدابها.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الصين، التي تفتخر بحضارة ثقافية نشأت قبل 5 آلاف عام، وبأنها البلد الأول في العالم الذي اكتشف الورق والطباعة قبل انتقالهما إلى الغرب عبر طريق الحرير، تطرح سنويًّا ما معدله 140 ألف عنوان باللغة الصينية. كما يتضح من هذه الإحصائيات أن أسواق الكتاب في الصين مزدهرة، وتحقق أرباحًا كبيرة للناشرين، بل إن قطاع صناعة الكتاب هو من بين أكبر ثلاثة قطاعات مربحة إلى جانب قطاعي العقارات والتعليم. أما لجهة تصدير الكتاب الصيني والعوائد المتحققة من ذلك، فتشير آخر الإحصائيات إلى أن البلاد صدَّرت في عام 2004 نحو 2.5 مليون كتاب بعائدات إجمالية بلغت 11 مليون دولار. غير أن هذه الأرقام الكبيرة تبدو صغيرة إذا ما قورنت بأرقام صناعة وتصدير الكتاب في الهند، بل تبدو جد متواضعة عند مقارنتها بصادرات الولايات المتحدة من الكتاب قبل عقد من هذا التاريخ أي في عام 1994 التي بلغت فيها حصيلة الأخيرة من هذه الصادرات 1.7 بليون دولار.

وإذا كانت عوامل مثل ملكية الدولة لدور النشر الكبيرة، وغياب التكامل ما بين عمليتي النشر والتوزيع، وانتشار دور النشر الصغيرة الغير القادرة على المنافسة القوية ومقاومتها لفكرة الاندماج في كيانات كبيرة، ونقص التجديد والتحديث المستمر، وتبديد الموارد، مسؤولة عن تراجع مكانة الصين العالمية في صناعة الكتاب ونشره، فإن السبب الأبرز يكمن في غياب الشفافية ومناخ الحرية اللازم للإبداع الثقافي والفكري.

فالصين لا تزال تفرض الرقابة والقيود على الأعمال الإبداعية والمصنفات الفكرية وتخضعها للفحص الدقيق من خلال الإدارة العامة للصحافة والنشر المعروفة اختصارًا باسم (غاب GAP)، والتي لها سلطة تقرير ما يسمح بنشره، وتقييد حق المبدع في النشر، وإغلاق دور النشر التي تتجاوز التعليمات.

ولعل هذا ما يفسر لجوء الكثيرين في الصين إلى العمل من تحت الأرض وازدهار صناعة النشر السرية وتفشي السوق السوداء للكتاب. فعلى سبيل المثال توجد في العاصمة بكين وحدها نحو عشر دور نشر سرية كبرى والآلاف من المكتبات الصغيرة وعربات الكتب المتنقلة التي تعرض بأسعار رخيصة نسخًا مزورة من كل أنواع الكتب المنوعة القديمة والحديثة، من تلك الصادرة في هونغ كونغ أو تايوان أو الغرب. أما في المدن الكبرى البعيدة عن سلطة المركز، فإن العدد أكبر بطبيعة الحال.

ويمكن للمرء أن يكتشف بسهولة النسخ المزورة من أي كتاب، بفضل رداءة مستوى الطباعة والألوان، وما تحتويه من أخطاء مطبعية ونحوية كثيرة، فضلًا عن غياب التراتبية الرقمية لبعض الصفحات، بل واختفاء صفحات بأكملها، طبقًا لإحدى الدراسات. لكن الكثيرين لا يعيرون هذه المسائل أي اهتمام في ظل ولعهم بقراءة الكتب الممنوعة وضعف قدراتهم الشرائية.

صناعة النشر في الهند:

تعد صناعة النشر الهندية عن حجم وتنوع شبه القارة الهندية حيث ينشر 12 ألف ناشر 80 ألف كتاب سنويًّا بأربع وعشرين لغة رسمية في البلاد، وتقدر دورة رأس مال هذه الصناعة بأكثر من مليار دولار سنويًّا، وما زالت تتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو.

ويصدر نحو ثلث الإنتاج السنوي للكتب باللغة الإنجليزية والباقي باللغة الهندوسية والتاميلية والبنغالية وغيرها من اللغات الأخرى في البلاد.

ورغم أن نسبة صغيرة نسبيًّا من سكان الهند البالغ عددهم 1.1 مليار شخص يمكنهم قراءة اللغة الإنجليزية فإن البلاد ما زالت ثالث أكبر سوق للكتب التي تصدر باللغة الإنجليزية في العالم بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. وأدت العولمة وازدهار تكنولوجيا المعلومات وتجارة الخدمات في الهند إلى تحويل الإنجليزية إلى لغة مهمة بالنسبة للشباب والمتعلمين. ويقدم نمو الطبقة المتوسطة في الهند فرصًا كبيرة ويقدر عدد هواة القراءة في جنوب شرق آسيا بستمئة مليون شخص، وهو أكبر عدد من القراء يجري استغلالهم تمامًا من قبل الناشرين الدوليين.

وأدركت كبرى دور النشر في العالم أهمية الهند مما دعا مؤسسات مثل بنجوين وهاربر كولينز راندوم للنشر إلى إقامة عمليات هناك لنشر كتب هندية باللغة الإنجليزية وتوزيع الكتب الأجنبية في الهند.

غير أنه في بلد يشهد تضاربات واسعة تشير التقديرات إلى أن ثلث الهنود تحت سن 15عامًا لا يمكنهم القراءة ولا الكتابة. ويتوقع أن تصل قيمة الصادرات من الكتب المطبوعة في الهند إلى مئة مليون دولار سنويًّا وهناك طلب متزايد بشكل خاص على الكتب المدرسية معتدلة الأسعار في الهند في الدول النامية.

وفي الغرب ما زالت الكتب القادمة من الهند تتمتع بشعبية لا سيما بالنسبة لتلك الكتب التي تجسد ثقافة البلاد الثرية والمتنوعة مثل مجلدات حول القيم الروحية وأسلوب الطبخ.

وشارك نحو 200 ناشر هندي في معرض فرانكفورت وهو الأكبر من نوعه في العالم.

ويوفر معرض الكتاب قاعدة عالمية لصناعة النشر والكتاب الهنود فيما أتيحت فرصة لدعم ترجمة الكتب إلى 24 لغة رسمية و 120 لغة إقليمية هندية.

يذكر بأن الهند تشهد كل عام نشر نحو 77 ألف عنوان جديد لكتب بينها 20 ألفًا باللغة الإنجليزية وحدها مما يجعلها تحتل المركز الثالث على مستوى العالم في مجال نشر الكتب بالإنجليزية بعد الولايات المتحدة وبريطانيا.

صناعة النشر في أمريكا:

يبلغ عدد دور النشر بالولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لتعداد عام 2004 أكثر من 85.000 شركة نشر، انضم منهم 11.000 شركة إلى وكالة الترقيم الدولي الموحد The International Standard Book Number (ISBN))، وهى وكالة تهدف إلى وضع ترقيم دولي موحد لطبعة الكتاب؛ لتوفير سبل أكثر كفاءة لتسويق الكتب عن طريق باعة الكتب، والمكتبات، والجامعات، وتجار الجملة والموزعين. ووصل عدد شركات النشر وفقًا لتعداد عام 2007 لما يزيد عن 120.000 شركه نشر انضم منهم 85.000 إلى وكالة ISBN.

ويتراوح عدد شركات النشر التي تنشأ كل عام ما بين 8.000 إلى 11.000 شركة كل عام. ففي عام 2002 على سبيل المثال أنشئت 10.000 شركة بزيادة 15 % عن عام 2001. وفى عام 2003 تم إنشاء 10.877 شركة.

وقد بلغت مبيعات أكبر عشرة شركات نشر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 مبلغ 24 مليار دولار. وتتركز معظم شركات النشر الصغيرة في ولاية كاليفورنيا California، حيث تحتوى على أكثر من 60 % من تلك الشركات. وبلغ حجم الكتب المباعة عام 2007 أكثر من 692.3 مليون كتاب بعد أن وصل عدد الكتب المباعة عام 2006 إلى 652.3 مليون كتاب.

صناعة النشر في روسيا:

يعد صناعة الكتاب الروسية في الوقت الحاضر، صناعة رابحة، وقطاع اقتصادي ينمو بشكل ديناميكي، والشاهد على ذلك الأرقام الإحصائية الواقعية في هذا المجال.

ووصل النمو السنوي في نشر الكتب في روسيا في المتوسط إلى 9.4 % ، وأما بالنسبة لعدد النسخ فإن النمو السنوي قد وصل إلى 5 %.

وازداد نشر الكتب في روسيا في العشر سنوات الأخيرة أكثر من مرتين. لقد شهد عام 2006 طباعة أكثر من 100 ألف عنوان، وفي عام 2008 أصدرت روسيا 130 ألف عنوان مقابل نحو 80 ألفًا في منتصف حقبة الثمانينيات من القرن الماضي. وبقي هذا الرقم ثابتًا في عام 2009 . و80 في المئة من الكتب الصادرة في روسيا من تأليف الكتّاب الروس. ويوجد في روسيا نحو ألف دار نشر.

وتزايد عدد قراء الكتب الإلكترونية في روسيا في المدة الأخيرة. وتمثل الكتب الإلكترونية نحو 5 في المئة من إجمالي الكتب الصادرة في روسيا. إلا أن دور النشر الروسية تواجه خسائر كبيرة جراء إقبال (لصوص الكمبيوتر) على نشر الكتب الإلكترونية دون ترخيص.

صناعة النشر في بريطانيا:

أظهر تقرير إحصائي نشر بصحيفة (ذي غارديان) أن دور النشر البريطانية تطبع أكثر من 20 كتابًا جديدًا في الساعة؛ مما يجعل الفرد في بريطانيا هو الأكثر حصة من الكتب في العالم. وصرّحت رابطة الناشرين الدولية في تقريرها أن دور النشر البريطانية أصدرت 184 ألف كتاب جديد في العام 2013، أو ما يعادل 2875 كتابًا لكل مليون شخص من السكان، ويزيد هذا أكثر من 1000 كتاب على تايوان وسلوفينيا اللتين جاءتا بالمركز الثاني (1831 كتابًا لكل مليون من السكان في كل من البلدين). وجاءت أستراليا ثالثة بفارق بعيد بـ 1176 كتابًا، في حين أن الولايات المتحدة نشرت العام الماضي 959 كتابًا جديدًا فقط لكل مليون شخص من سكانها.

وتأتي بريطانيا ثالثة بين دول العالم والأولى في أوروبا، بحسب تقرير رابطة الناشرين الدوليين، مؤكدة تصدر الصين التي تطبع 444 ألف كتاب أو ما يعادل 325 كتابًا لكل مليون شخص من السكان تليها الولايات المتحدة التي تطبع 304912 كتابًا، وفي أيسلندا التي لم تشملها إحصائية الرابطة يُنشر نحو 1000 كتاب جديد سنويًّا بلغة لا يتكلمها إلا 320 ألف شخص. كما أظهر التقرير أن بريطانيا تتصدر دول العالم في تصدير الكتاب بإيرادات زادت على 1.5 مليار يورو في العام 2013 تليها الولايات المتحدة ثم إسبانيا ثالثة.